Articles in Press

BRICS and the Rebalancing of Global Power: The Role of Economic Blocs in Correcting Imbalances in the International System

Ashtar Mohammad AlAmeri, Mohammad Khair Eiedat

PII: 1342.2025

DOI: https://doi.org/10.35192/jjoas-h.1342.2025

Reference: JJOAS-H 1342.2025

To appear in: Jordan Journal of Applied Science-Humanities Science Series

Received Date: 26 Apr 2025

Revised Date: 26 Jun 2025

Accepted Date: 03 Jul 2025

AlAmeri, A. M., & Eiedat, M. K. (in press). BRICS and the Rebalancing of Global Power: The Role of Economic Blocs in Correcting Imbalances in the International System. *Jordan Journal of Applied Sciences – Humanities Series*. Advance online publication. https://doi.org/10.35192/jjoas-h.1342.2025

This is a PDF of an article that has undergone enhancements after acceptance, such as the addition of a cover page and metadata, and formatting for readability. This version will undergo additional copyediting, typesetting and review before it is published in its final form. As such, this version is no longer the Accepted Manuscript, but it is not yet the definitive Version of Record; we are providing this early version to give early visibility of the article.

Please also note that, during the production process, errors may be discovered which could affect the content, and all legal disclaimers that apply to the journal pertain.

Articles in Press

BRICS and the Rebalancing of Global Power: The Role of Economic Blocs in Correcting Imbalances in the International System

دور التكتلات الاقتصادية في معالجة اختلالات التوازن في النسق الدولي: البريكس أنموذجا

Ashtar Mohammad AlAmeri[1*], Mohammad Khair Eiedat

[1]The University of Jordan, Amman, Jordan

Ishtaramery@yahoo.com[*]

Articles in Press

Abstract

This study examines the role of the BRICS bloc (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) in rebalancing the contemporary international economic system and addressing structural asymmetries in global power. Specifically, it analyzes the evolution of BRICS' economic influence between 2008 and 2022 and explores possible future scenarios for its impact on the global order. The research adopts a descriptive–analytical approach, complemented by historical analysis and foresight methods, to trace changes in BRICS' aggregate economic weight, trade patterns, and institutional initiatives—such as the New Development Bank and proposals for de-dollarization. The findings indicate that BRICS has moved from a loose economic grouping to an increasingly coordinated platform that challenges the dominance of traditional Western-led institutions. The bloc's growing share of global GDP, trade, and investment flows suggests that it has become a significant counterweight within the international system, with the potential to evolve into an influential pole in a more multipolar world order. However, this transformative potential remains constrained by internal divergences among member states, structural dependencies on existing financial architectures, and geopolitical tensions. The study argues that, if BRICS can mitigate these subjective, objective, and structural challenges, it may contribute to a fairer distribution of economic power, greater representation for the Global South, and more diversified pathways for development finance. These findings have implications for policymakers, international organizations, and scholars of global political economy, as they highlight the need to rethink existing governance structures and to engage more seriously with emerging coalitions that seek to reshape the norms and institutions of the international system.

Keywords: Applied Humanities, International System, Economic Blocs, BRICS, Multipolarity.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الذي يلعبه تجمع بريكس في تحقيق التوازن في النظام الاقتصادي العالمي، ودراسة التطورات التي طرأت على الوزن الاقتصادي لدول التجمع خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٢٢م، بالإضافة إلى التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية المحتملة لدور تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي. واعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسة هي: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستشرافي؛ للوصول إلى نتائج الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى تطور الدور الحيوي الذي يلعبه تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي، مما يرفع من احتمالية أن يتحول إلى قطب دولي فاعل في المستقبل، متى تمكن من التغلب

على التحديات الذاتية والموضوعية والهيكلية التي تواجهه، ليصبح قادرًا على إعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي العالمي.

الكلمات المفتاحية :الإنسانيات التطبيقية، النسق الدولي، التكتلات الاقتصادية، تجمع بريكس، التعددية القطبية.

المقدمة

الاطار النظري والدراسات السابقة

مرَّ النظام العالمي خلال الألفيتين الثانية والثالثة بمجموعة من التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي ألقت بظلالها على الديناميات الهيكلية للنظام الدولي، وعلى طبيعة العلاقات الدولية بشقيها: السياسي والاقتصادي، وقد نجمت هذه التحولات عن جملة من الإرهاصات والأحداث الدولية المتمثلة بواقعة انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، وأزمة الرهن العقاري، أو ما يعرف بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى بروز حقبة جديدة أسفرت عن حدوث تحول في بنية النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية (Bipolar System) إلى نظام أحادي القطبية (Unipolar System) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عُرف هذا النظام باسم النظام العالمي الجديد، حيث حمل معه جملة من الترتيبات الإقليمية والدولية التي أثرت على مراكز توزيع القوى في الخارطة الدولية، ونتج عن ذلك اكتساب الولايات المتحدة الأمريكية ثقلًا كبيرًا، مما دفع الدول الأخرى إلى التعامل معها في وقت تعمق فيه الترابط الدولي، ودُمجت فيه الأسواق الديناميكية الناشئة في النظام العالمي (أم البنين، ٢٠٢٢)، وقد اتخذت هذه الهيمنة زخمًا أقوى، لكن سرعان ما تغيرت الديناميات السياسية والاقتصادية في النظام الدولي نتيجة لظهور مراكز جديدة للقوى العالمية، والتي شكلت تحديًا للنظام الليبرالي الغربي، لا سيما في ظل انتشار العولمة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية.

لقد ألهمت هذه التغيرات الدولية، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م، العديد من الدول الصاعدة والدول "غير القانعة" للسير نحو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية للتعبير عن عدم رضاها عن النظام الاقتصادي القائم، وبغرض تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعظيم المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة، وتعزيز التعاون الدولي (العزاوي، ٢٠٢٤).

كما أسهمت ظاهرة العولمة الاقتصادية، باعتبارها إحدى المخرجات الرئيسة للنظام العالمي الجديد، بتعزيز ظاهرة التكامل الاقتصادي(Economic Integration) ، وظاهرة الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة (Economic Interdependence)، إضافة إلى ظاهرة تقسيم العمل الدولي، والتي تمثل العمود الفقري للتكتلات والتجمعات الاقتصادية (أبو الفضل وآخرون ،٢٠٠٤)، مما أدى إلى بروز فواعل مؤثرة في النظام الدولي من غير الدول على هيئة تكتلات اقتصادية، كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي عُرفت لاحقًا باسم الاتحاد الأوروبي(EU) ، ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(NAFTA) ، ومنظمة التجارة العالمية(WTO) ، التي تلاها تشكيل مجموعة من التكتلات، من أبرزها تجمع بريكس(BRICS Group) ، الذي خرجت فكرته إلى النور عام ٢٠٠١م، إذ صيغ مصطلح "البريك" لأول مرة على يد جيم أونيل(Jim O'Neill) ، كبير الخبراء الاقتصاديين للبنك الاستشرافي الأمريكي "جولدمان ساكس(Goldman Sachs) "، وتمت ترجمة الفكرة على أرض الواقع عام ٢٠٠٦م، وفي عام ٢٠٠٩م عُقدت أول قمة للتجمع في يوكاترينبورغ/ روسيا تحت اسم تجمع بريك(BRIC) ، حيث ضم في بداية تأسيسه أربع دول هي: الصين، وروسيا، والبرازيل، والهند، ثم انضمت دولة جنوب أفريقيا لاحقًا إلى التجمع ليُعرف باسم(BRICS) ، وفي مطلع عام ٢٠٢٤م توسع التجمع بانضمام خمس دول هي: السعودية، وإيران، وإثيوبيا، ومصر، والإمارات، ويُعبر تجمع بريكس عن عملية تحول سلمي وتدريجي من نظام بريتون وودز (Bretton Woods System) إلى نظام شبكي معقد يتسم بمرونة أكبر وقدرة على تمثيل مصالح الدول الصاعدة والاقتصادات الناشئة ودول الجنوب، بهدف إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي، وإصلاح الاختلالات في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وصولًا إلى نظام أكثر عدالة وإنصافًا (حسين، ٢٠٢١).

الدراسات السابقة

نظرًا للأهمية التي يتمتع بها تجمع بريكس في النظام الدولي كتكتل اقتصادي صاعد، حاول الباحث إضافة رصيد أكاديمي للدراسة عبر البحث في تفصيلات الموضوع بالاعتماد على مجموعة من الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة، على النحو التالي:

Articles in Press

تركز دراسة عبد الكريم (٢٠١٤) بعنوان "دول البريكس: شراكة من أجل التعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية "على دور مجموعة "بريكس" في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وحجم تنميتها ونموها السريع، الذي زاد من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، ودعم الحاجة إلى التسريع في تفعيل نظام اقتصادي جديد للاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب، وإعادة التوازن السياسي والاقتصادي الدولي. وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل جوانب الدراسة البحثية، وتوصل إلى أن تأسيس مجموعة "بريكس" فرض وتيرة من التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، كما خلص الباحث إلى سعي دول تجمع البريكس إلى تحقيق التنمية والازدهار والتكامل الاقتصادي بين دول الجنوب، إلا أن الخطى لا تزال طويلة أمام دول البريكس، وبالتالي يتوجب عليها تكثيف الجهود والتعاون فيما بينها لكسب قوى اقتصادية صاعدة جديدة، مثل: فنزويلا، وإندونيسيا، وإيران.

تسلط دراسة العزاوي (٢٠٢٤) بعنوان "مستقبل دول تجمع البريكس في النظام الدولي "الضوء على تأثير القوى الصاعدة في تجمع بريكس على البنية الهيكلية للنظام الدولي، والدور الحيوي الذي تلعبه دول التجمع في النظام الاقتصادي العالمي، بالشكل الذي يرفع من احتمالية حدوث تغييرات في موازين القوى، والتوجه نحو التعددية القطبية، وتراجع قوة الولايات المتحدة كقطب مهيمن. وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي للبحث في موضوع الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام العالمي يخطو نحو التعددية القطبية، وأن دول بريكس تشترك في رؤية موحدة تجاه القطبية الأحادية، على الرغم من تباينها من الناحية السياسية والاقتصادية والديمغرافية والجغرافية، كما توصلت الدراسة إلى احتمالية بلوغ تجمع بريكس الصدارة بحلول عام ٢٠٥٠م، استنادًا إلى مجموعة من الدراسات الاستشرافية والمؤشرات الاقتصادية.

هدفت دراسة (Lorico, 2021)، الموسومة بـ "كتل البناء: تشكيل تحالف البريكس وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO "، إلى التركيز على تحليل شامل للأدوار التي تلعبها الدول الأعضاء مجتمعة في تجمع البريكس في منظمة التجارة الدولية. وقد قام الباحث بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي للبحث في ظاهرة الدراسة، وقد خلص الباحث إلى أن دول البريكس لديها تقارب مرن في العديد من الجوانب العملياتية والإجرائية في منظمة التجارة الدولية، بما في ذلك المفاوضات وحل النزاعات، كما أدت الجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء في التجمع إلى تحويل الهيمنة بعيدًا عن شمال الكرة الأرضية إلى جنوبها، كما خلصت الدراسة إلى سعي دول "البريكس" لكسب المزيد من النفوذ لإصلاح منظمة التجارة الدولية وغيرها من مؤسسات الحوكمة الاقتصادية.

ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة موضوعات ذات صلة بالتكتلات الاقتصادية ودور تجمع بريكس باعتباره أحد التكتلات الاقتصادية الصاعدة في النظام الدولي، وقد تمحورت الدراسات في مجملها حول الظروف والأسباب والإرهاصات التاريخية التي أسهمت في خروج فكرة بريكس إلى النور وتطبيقها على أرض الواقع، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى التركيز على دور تجمع بريكس في إصلاح الاختلالات الناجمة عن القطبية الأحادية في نظام التوازن الاقتصادي الدولي، علاوة على دراسة المكانة التي يحظى بها بريكس بين التكتلات الدولية من خلال تتبع التطورات الاقتصادية التي مرت بها الدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٢٢م.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهدت الألفية الثالثة في النظام الدولي جملة من التحولات الاقتصادية الناجمة عن مجموعة من الإرهاصات الدولية، وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م، وأزمة الرهن العقاري لعام ٢٠٠٨م، مما أسفر عن توجه مجموعة من الدول الصاعدة للدخول في تكتلات وأحلاف اقتصادية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وعلى رأسها تجمع بريكس، الذي عقد قمته الأولى عام ٢٠٠٩م بحضور رؤساء: الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل. وقد انطلق التجمع من مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية المتمثلة بتعزيز مواقف بريكس من الناحية الكمية في النظام الدولي، عبر إرساء توازن في النظام الاقتصادي العالمي لكسر الأحادية القطبية التي تتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مؤسسات الحوكمة الاقتصادية. أما الهدف الثاني فيتمثل في تحدي نظام الحوكمة المالية القائم عبر إنشاء هياكل ومؤسسات اقتصادية موازية للهياكل الاقتصادية العالمية القائمة، مثل بنك التنمية الجديد وترتيب احتياطي الطوارئ، بهدف إعادة صياغة التفاعلات الاقتصادية وإصلاح الاختلالات في التوازن الاقتصادي الدولي.

أسئلة الدراسة

تنبع إشكالية الدراسة من سؤال رئيس هو: ما الدور الذي يلعبه تجمع بريكس في تحقيق التوازن الاقتصادي الدولي؟

ويندرج تحت السؤال الرئيس سؤالان فرعيان، هما:

١. ما أبرز التحولات التي شهدتها دول تجمع بريكس منذ بداية نشأته حتى عام ٢٠٢٢م؟

٢. ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور دور تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي؟

أهمية وأهداف الدراسة

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة العلمية والعملية من خلال:

١. **الأهمية العلمية :**تبرز الأهمية العلمية للدراسة بما ستضيفه من رصيد أكاديمي للدراسات المتعلقة بالاقتصاد السياسي وظاهرة التكتلات الاقتصادية في النظام الدولي، التي باتت تشكل فاعلًا مؤثرًا في النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الدول، وقد تفيد الدراسة المختصين والباحثين في فهم الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية، وتجمع بريكس على وجه الخصوص، في معالجة وإصلاح الاختلالات في نظام التوازن الاقتصادي الدولي.

٢. **الأهمية العملية :**تنبع الأهمية العملية للدراسة من دراستها وتحليلها للدور الذي يلعبه تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال دراسة التطورات التي طرأت على الوزن الاقتصادي لدول التجمع، والتنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية لدور التجمع في النظام الاقتصادي العالمي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة الدور الذي يلعبه تجمع بريكس في تحقيق التوازن في النظام الاقتصادي العالمي.

٢. دراسة التطورات التي طرأت على الوزن الاقتصادي للدول الأعضاء في تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي منذ بداية نشأته حتى عام ٢٠٢٢م.

٣. التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور دور تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية :**من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠٢٢م .
- **الحدود المكانية :**المسرح الدولي .

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في إجراء الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسة للبحث العلمي:

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي :عبر تقديم وصف دقيق لمفهوم التكتلات الدولية ودورها في النظام الدولي، باعتبارها إحدى مخرجات العولمة الاقتصادية ومن مفرزات النظام الدولي الجديد، وقد ركز الباحث بشكل خاص على تجمع بريكس باعتباره منصة جديدة للتعاون الدولي، تضم مجموعة من الدول الصاعدة غير الراضية عن النظام الدولي الراهن.

ثانيًا: المنهج التاريخي :عبر سرد الوقائع والأحداث المفصلية التي انعكست إرهاصاتها على النظام الدولي، وأدت إلى ظهور نظام دولي جديد، ومن أهم هذه الأحداث: انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، وأزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨م.

Articles in Press

ثالثًا: المنهج الاستشرافي :يركز هذا المنهج على استشراف مستقبل تجمع "بريكس" في النظام العالمي، عبر طرح سيناريوهات محتملة الحدوث، تشمل سيناريو استمرارية التجمع على ما هو عليه، وسيناريو التغيير من خلال التوسع ليكون قطبًا دوليًا فاعلًا في النظام الدولي، أو سيناريو الانهيار.

فرضية الدراسة

بناءً على ما تقدم، تنبع الدراسة من فرضية مفادها: تعتبر التكتلات الاقتصادية فاعلًا مؤثرًا في النظام الدولي إلى جانب الدول، وتلعب دورًا حيويًا في تحقيق التوازن الدولي، وعلى رأسها تجمع بريكس.

مباحث الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

أولًا: مفهوم النسق الدولي

تتباين التعريفات التي تتناول مفهوم النسق الدولي، فمنها ما يركز على عناصره ووحداته المكونة له، ومنها ما يركز في التعريف على طبيعة التفاعلات التي تتم بين عناصره ووحداته، ومنها ما يسلط الضوء على طبيعة اللاعبين الفاعلين المؤثرين في النسق والبيئة الدولية، مما يعني أنه لا يوجد إجماع حول مفهوم موحد للنسق الدولي. وقبل التطرق إلى مفهوم النسق الدولي، فلا بد من تعريف النسق أولًا، ومصطلح الدولي ثانيًا.

فالنسق (System) يمثل مجموعة من الوحدات المتكاملة والمتماسكة على شكل وحدة واحدة (تشومسكي، ٢٠٠٠)، ويعرف النسق بأنه مجموعة من القواعد والقوانين العامة الناظمة لعملية الإنتاج الفردي، ويشترك في تشكيله جملة من العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية (السلمي، ١٩٧٥). ويرى ديفيد إيستون(David Easton) ، رائد مدرسة النظم، أن النسق يمثل صورة ذهنية لحالة من التكامل السياسي والاجتماعي، بما يضمن الحفاظ على التوازن ضمن واقع سياسي معين(Easton, 1953) ، كما يرى إيستون (Easton)أن النسق يمثل مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيًا بعضها ببعض بشكل منتظم (جغبوب، ٢٠٢٢)، بحيث إن أي تغير في أحد العناصر المكونة للنسق يؤثر في بقية العناصر (شلبي، ١٩٩٧). ويتجه النسق بطبيعته إلى البقاء والاستمرار، إما عبر التحلل وتفكك عناصره لظهور نسق جديد آخر، أو من خلال التكيف مع المعطيات والتحولات الجديدة في النسق.

تقوم النظريات النسقية على افتراضين أساسيين، هما: حدوث تفاعلات داخل النسق بين وحداته، والافتراض الثاني مفاده أن سلوك النسق يختلف عن سلوك الوحدات الداخلة في تكوينه (Gaddis, 1986).

أما مصطلح "الدولي" فيشير إلى الدولة (State) باعتبارها العنصر الرئيس والوحدة الرئيسة الفاعلة في النسق الدولي، وبناءً عليه يشترط توافر مجموعة من العناصر لتكوين النسق الدولي، وهي: الأشخاص الدوليون، ووجود تفاعل بين العناصر والوحدات الدولية، بالإضافة إلى وجود منظومة من القواعد والقوانين التي تنظم العلاقات الدولية في المسرح الدولي (تشومسكي، ٢٠٠٠).

وبالنسبة لتعريف النسق الدولي، فقد تناول العديد من الباحثين مجموعة من التعريفات الموضحة لمفهوم النسق الدولي من حيث العناصر والتفاعلات والأطراف الفاعلة، على النحو الآتي:

يعرف روسيت (Russett) وستر (Sturr) النسق الدولي بأنه مجموعة من الدول التي تتفاعل مع بعضها البعض، ومع غيرها من الوحدات الدولية واللاعبين الدوليين الفاعلين (Russett & Sturr, 1989).

ويرى ماثيوز(Mathews) ، ورابينوف(Rabinoff) ، وستين(Stein) ، أن النسق الدولي هو مجموعة من الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها البعض بصورة منتظمة ومتكررة (Mathews& Rubinoff, 1989).

وللنسق الدولي ثلاث صور رئيسة: نظام متعدد الأقطاب(Multipolar System) ، وهو النظام الذي كان سائدًا خلال حقبة معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨م حتى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، ونظام ثنائي القطبية(Bipolar System) ، وقد كان سائدًا خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م حتى تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، ونظام أحادي القطبية(Unipolar System) ، الذي ظهر عقب انهيار المعسكر الشيوعي عام ١٩٩١م، وما زال قائمًا حتى اليوم (الحربي، ٢٠١٣). ويرى الباحث أنه من المحتمل أن يتحول النظام الدولي في العقود القادمة إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، في ظل وجود مجموعة من

المؤشرات التي تدلل على تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل صعود دول تجمع بريكس، وعلى رأسها الصين وروسيا.

عناصر النسق الدولي

تعرف عناصر النسق الدولي بأنها مجموعة من الوحدات التي تلعب دورًا مهمًا في المحيط الدولي، عبر اتخاذ القرار أو ممارسة الضغط على الأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرار وتوظيف القوة (أبو عامر، ٢٠٠٤). وتلعب القوة دورًا مهمًا في ضمان الانتظام داخل النسق الدولي، عبر إنشاء توازن بين القوى داخل النسق الدولي، الذي يمثل بطبيعته مجموعة من القوى، بحيث تشكل كل وحدة من وحدات النسق درجة من القوة تسمح لها بالاستمرار ضمن النسق، وبشكل يميزها عن غيرها من الوحدات المتفاعلة في فلك النسق الدولي. وينجم عن تفاعل وحدات النسق الدولي نوع من أنواع التعاون وتطوير المصالح المشتركة، بحيث تتأثر وحدات النسق بشكل مباشر وغير مباشر بأي سلوك يقوم به أي فاعل دولي أو أي وحدة دولية، مما يحفز بقية الأطراف على اتخاذ قرار معين وانتهاج مواقف مساندة أو معارضة لموقف الطرف المبادر (مهنا، ٢٠٠٦).

وفيما يتعلق بالعناصر المكونة للنسق الدولي، فقد انقسم الباحثون إلى ثلاثة فرق، على النحو التالي (Braillard, 1977):

الفريق الأول :يرى الفريق الأول أن عناصر النسق الدولي تقتصر فقط على الدول، حيث تجمع نظريات العلاقات الدولية، ولا سيما النظرية الواقعية بنسختيها، على أن الدولة هي الفاعل الرئيس في النسق، وأنها وحدة التحليل الأساسية في النظام الدولي والسياسة الدولية، وبالتالي فإنه يجب أن تتوافر في كل دولة جملة من الخصائص التي تجعلها لاعبًا فاعلًا في النسق الدولي، ومن أهم هذه الخصائص:

أولًا :أن يكون لها شخصية معنوية أو اعتبارية على المستوى الدولي، بمعنى أن تتمتع بحقوق، وتترتب عليها، بالمقابل، التزامات دولية محددة.

ثانيًا: أن تتمتع بقدر من القوة، بحيث يسمح لها هذا القدر باتخاذ قراراتها بحرية، وبمعزل عن الضغوط الخارجية.

ثالثًا: أن تمتلك القدرة على التفاعل مع المحيط الدولي، بحيث تكون قادرة على التأثير في مجريات الأحداث والعلاقات الدولية الناجمة عن سلوكها، وقدرتها على التأثير في نشاط وسلوك غيرها من الوحدات في النسق.

وتماشيًا مع وجهة النظر التي تدور حول اقتصار النسق الدولي على الدول، يرى كل من ساينذر (Synder)وديزينغ (Diesing) أن القطب (Pole) يقتصر فقط على الدول دون المنظمات والتحالفات والتكتلات الدولية، التي تشكل – من وجهة نظرهما – شكلًا من أشكال العلاقات الدولية، لكنها لا تتعلق ببنية النسق الدولي، وبالتالي فهما يريان أن وجود محورين في أوروبا قبيل الحرب العالمية الأولى لا يدخل في عداد القطبية الثنائية.

الفريق الثاني :يرى الفريق الثاني أن النسق الدولي لا يقتصر فقط على الدول، بل يضم مجموعة من العناصر الأخرى المتمثلة بالمنظمات الإقليمية والدولية والشركات متعددة الجنسيات، كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها. وتتفق وجهة النظر هذه مع جوهر النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، التي ترى بأن مسائل السياسة الدنيا(Low Politics) ، المتمثلة بالمشكلات البيئية والاجتماعية الناجمة عن التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، تمهد الطريق نحو تعظيم التعاون الدولي من خلال التوجه نحو تشكيل المنظمات والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

الفريق الثالث :يرى الفريق الثالث أن عناصر النسق الدولي تقتصر فقط على الدول القومية، باعتبار أنها الدول الوحيدة القادرة على اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى أي مرجع.

التوازن في النسق الدولي

الواقع أن مفهوم الموازنة (Balancing) من المفاهيم المختلف عليها، وتعرف الموازنة بشكل عام على أنها استراتيجية تتبعها الدول لمواجهة مصادر التهديد. وينقسم التوازن إلى نوعين: توازن خارجي (External Balancing)، وتوازن داخلي (Internal Balancing). ويتمثل التوازن الخارجي بدخول الدول في تحالفات

سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لمواجهة مصادر التهديد المتمثلة في الدولة الأقوى، في حين يتمثل التوازن الداخلي بتوظيف الدولة لقدراتها ومواردها في مواجهة الدولة التي تشكل مصدر تهديد لها (Caglar,2010).

يؤمن الواقعيون بطبيعة البنية الفوضوية للنظام الدولي(Anarchical System) ، في حين يرى منظرو نظرية تحول القوة(Power Transition) ، أمثال كينيث أورغانسكي(Kenneth Organski) ، أن النظام الدولي يتسم بالهرمية (الهيراركية) في بعض الأحيان، والفوضوية في أحيان أخرى .(Kugler & Organski, 1989) وتعني الهرمية وجود قوة مهيمنة تؤثر في القوى الأضعف. ويقسم أورغانسكي (Organski) القوى في النظام الدولي على النحو التالي: دول قوية قانعة، كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول قوية غير قانعة، كالصين وروسيا، ودول ضعيفة قانعة، مثل لبنان ومالي، ودول ضعيفة غير قانعة، مثل كوريا الشمالية وسورية (نيروز وأحمد، ٢٠١٣).

يرى كلارك (Clark) أن النسق الدولي هرمي الشكل، حيث تتوزع فيه القوى تبعًا لقوتها العسكرية والسياسية إلى ثلاث درجات: قوى كبرى، وقوى متوسطة، وقوى صغرى (Zala, 2013).

أما الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)، فتقوم على افتراض مفاده اللجوء إلى التعاون الدولي وبناء تحالفات وتكتلات اقتصادية قائمة على تعظيم فكرة الاعتماد المتبادل(Interdependence) ، التي تفرضها الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي (He, 2008).

وفي هذا الصدد، يعرض الباحث جوزيف غريكو (Joseph Grieco) نموذجًا لتحقيق التوازن الدولي أطلق عليه اسم "التوازن المؤسسي" أو "التوازن الناعم"، ويقوم التوازن المؤسسي على افتراضين (Folker, 2001):

الأول :أن ارتفاع درجات الاعتمادية المتبادلة يتيح للدول تبني استراتيجيات جديدة للموازنة عبر الدخول في تحالفات اقتصادية، وحصر التحالفات العسكرية في أضيق نطاق.

الثاني :تلعب مسألة توزيع القوى على خارطة النفوذ الدولي دورًا مهمًا في توجيه الدول لاختيار أسلوب التوازن المؤسسي المناسب.

مما يعني أن فكرة التوازن المؤسسي (Institutional Balancing) تقوم على التنسيق بين الدول، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، بهدف مواجهة مصدر التهديد، سواء كان قوة مهيمنة أو قوة صاعدة (Paul, 2004). وترتفع احتمالية تطبيق نموذج التوازن المؤسسي عند توفر درجة عالية من الاعتمادية المتبادلة بين الوحدات الداخلة في تشكيل النسق، سواء كان النسق أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب (He, 2008).

ثانيًا: التكتلات الاقتصادية

مفهوم التكتلات الاقتصادية

تعود فكرة تجمع الدول ضمن تكتلات وتجمعات اقتصادية بهدف توطيد سبل التعاون، وحفظ الأمن والسلم الدوليين، إلى أوائل القرن الرابع عشر، حيث يعد الخبير القانوني الفرنسي "بيير دي بوا" أول من صاغ فكرة التكتلات الاقتصادية، ثم تلاه مجموعة من المفكرين الذين صاغوا مشاريع مشابهة (أبو عامر، ٢٠٠٤).

وتعد ظاهرة التكتل من أهم الظواهر التي نجحت في فرض ذاتها في النظام الدولي، وبشكل خاص في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ بدأت الدول في تلك الفترة اللجوء نحو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية بغية تحقيق جملة من الأهداف والمصالح المشتركة، المتمثلة بتحقيق الأمن، والاستقرار، والنمو الاقتصادي، والتنمية. وتقف مجموعة من الأسباب خلف اتجاه الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية، على رأسها: ثورة تكنولوجيا المعلومات، وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل(Interdependence) ، بالإضافة إلى بروز جملة من التحديات والمشكلات الاقتصادية المعاصرة التي عجزت الدول الوطنية عن حلها، مما استدعى ظهور كيانات وفواعل فوق وطنية تمثلت بالتكتلات الاقتصادية (الزخنيني، ٢٠٢٣).

ونتيجة لهذه التطورات، برزت أولويات وقضايا جديدة في حقل العلاقات الدولية، كالتعاون الدولي، والرفاه الاجتماعي، والقضايا البيئية، وقضايا المناخ. وقد برزت هذه الأولويات بشكل خاص بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، وبروز لاعبين جدد في القارتين الآسيوية والأوروبية، ومن أهمها: الاتحاد الأوروبي(EU) ،

Articles in Press

ومجموعة النمور الآسيوية، ومجموعة اليوناسور(UNASUR) ، ومجموعة النافتا(NAFTA) ، ومجموعة العشرين(G20) ، وغيرها (الحسيني، ٢٠٢١).

وقد شهد المجتمع الدولي خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تشكيل العديد من التكتلات الاقتصادية بنمطيها الكلاسيكي والحديث، إذ اتجهت الدول، على اختلاف مقوماتها وأنظمتها، من دول شيوعية ورأسمالية، صغيرة وكبيرة، إلى تشكيل تكتلات بهدف مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي والسياسي العالمي (بريكي، ٢٠١٨).

وتعرف التكتلات الاقتصادية (Economic Blocs) بأنها صيغة اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة العوائق المتعلقة بانتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، علاوة على تنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو في هذه الدول (مسعداوي، ٢٠١٠).

ويرى جيلبين (Gilpin) أن التكتل يمثل إحدى استراتيجيات التكامل التي تسعى إليها الدول بغرض تدعيم وضعها كبلدان مهيمنة على النسق الرأسمالي، أو لاكتساب مناعة في مواجهة الآثار السلبية للعولمة (Souare, 2007).

وتحتل التكتلات الاقتصادية أهمية كبيرة باعتبارها إحدى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، حيث تشمل ٧٥٪ من العالم، و٨٠٪ من سكانه، و٨٥٪ من التجارة العالمية (عبد الحميد، ٢٠٠٣).

كما يوجد اليوم حوالي ٢٥ تكتلًا اقتصاديًا في العالم، بأشكال متباينة، كالاتحادات الجمركية، واتحادات التعاون الاقتصادي، والأسواق المشتركة (مراد، ٢٠١٣).

وفي ظل الحديث عن التكتلات الاقتصادية، يمكن القول إن التكتلات تختلف عن المنظمات، حيث يكمن الاختلاف الرئيس في أن المنظمة لها جهاز دائم يتمثل في السكرتاريا، والجمعية العامة، والأمانة العامة. ويرى مارسيل ميرل أن المنظمة تمثل تجمعًا من الدول أُقيم باتفاق بين أعضائها لتحقيق مصالح مشتركة، وتتميز المنظمات عن التكتلات بوجود قاعدة الإرادة، وقاعدة إشراك الدول، والاستقلالية، ووظيفة التعاون (المصري وعلوش، ٢٠١٦).

المبحث الثاني: مكانة تجمع بريكس بين التكتلات العالمية

أولًا: إرهاصات نشأة التجمع

لم يكن ظهور تجمع بريكس إلى الواجهة الدولية وليد الصدفة، بل جاء محصلة جهود ولقاءات واقتراحات مجموعة من الدول الصاعدة وغير القانعة في النظام الدولي، التي تسعى إلى تعديل ميزان القوى وإعادة هيكلة النظام الدولي بشكل أكثر عدالة وإنصافًا.

وقد جاءت فكرة تجمع بريكس للرد على العراقيل التي وُضعت أمام الدول الصاعدة في مفاوضات أجندة الدول في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في كانكون عام ٢٠٠٣م، وكتعبير عن حالة الاستياء الجماعي من رفض مطالب الدول الصاعدة والاقتصادات الناشئة المنادية بوضع قواعد دولية أكثر عدالة، وتراعي كافة متطلبات ومصالح هذه الدول. فقد أطلقت كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والهند، مع مجموعة من الدول النامية، منتدى (IBSA) أو(G3) ، حيث كان الغرض من إنشاء هذا المنتدى تعزيز التعاون بين دول الجنوب: الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا. وقد كان المنتدى نقطة انطلاق لعقد قمة البريكس الأولى عام ٢٠٠٩م عقب الأزمة المالية العالمية، إذ يشير لفظ "بريك (BRIC) "إلى الأحرف الهجائية الأولى التي تشكل اختصار أربعة اقتصادات ناشئة، هي: البرازيل، وروسيا، والصين، والهند، ثم انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى التجمع عام ٢٠١١م، ليضاف حرف (S) إلى التجمع، فيصبح الاسم على ما هو عليه اليوم(BRICS) ، مما يعني أن التجمع يضم عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، هما: روسيا الاتحادية والصين، وهو ما سيسهم في منحه ثقلًا أكبر على الصعيدين الإقليمي والدولي مستقبلًا، ويمثل التجمع ما نسبته ٥٣٪ من إجمالي سكان العالم (العسومي، ٢٠١٣).

صيغ مصطلح "بريك" لأول مرة عام ٢٠٠١م على يد الخبير الاقتصادي في بنك جولدمان ساكس (Goldman Sachs)البريطاني "جيم أونيل(Jim O'Neill) "، ضمن الورقة الاقتصادية التي تحمل عنوان "بناء عالم اقتصادي أفضل بريك"، واعتبرت الورقة أن فكرة التجمع تمثل محاكاة اقتصادية تهدف إلى بناء التوقعات والتنبؤات حول الاتجاهات الاقتصادية العالمية خلال نصف القرن المقبل، علاوة على دراسة احتمالية أن يحل التجمع محل هيكل التمويل السائد حاليًا. وقد توصل جيم أونيل(Jim O'Neill) "، إلى هذه النتائج بالاستناد

إلى مؤشرات نمو الناتج الإجمالي المحلي في الدول المرشحة لتأسيس التجمع، مبينًا وجود رغبة حقيقية في سحب الثقل الاقتصادي من الدول الصناعية إلى الاقتصادات الصاعدة، ومشيرًا إلى انتقال القوة الاقتصادية من دول مجموعة السبع (G7) إلى دول تجمع بريك (BRIC) (علي، ٢٠١٤).

بدأت المفاوضات بين الدول لتأسيس تكتل بريكس عام ٢٠٠٦م، وفي عام ٢٠٠٨م عُقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المؤسسة للتجمع لمناقشة تبعات الأزمة المالية العالمية، ومواجهة ما نجم عنها من تحديات اقتصادية واجتماعية، فصدر عن الاجتماع بيان مشترك تضمن في طياته مجموعة من البنود المتعلقة بقضايا التنمية العالمية. وبالتزامن مع أزمة الرهن العقاري وقع حدث مهم على صعيد بريك، إذ التقى الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيدف مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو دي سيلفا، ورئيس الوزراء الصيني جين تاو، على هامش قمة مجموعة الثماني (G8) في يكاترينبورغ في روسيا. وبعد بضعة أشهر من الاجتماع أصدرت المجموعة بيانًا مشتركًا بضرورة تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، كما أعلن الرئيس الروسي عن رغبته في تغيير نظام العملة العالمي القائم على الدولار. أما الخطوة الأكبر فتتمثل في إنشاء بنك لإعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي العالمي، وتمويل الاقتصادات الصاعدة، وإنشاء هياكل مؤسسية للتمويل تعكس وتلبي مطالب وطموحات الدول الصاعدة (عبد الكريم، ٢٠١٤).

عُقد أول مؤتمر لتجمع بريكس عام ٢٠٠٩م في يكاترينبورغ في روسيا، وفي عام ٢٠١٠م أبدت دولة جنوب أفريقيا رغبتها في الانضمام إلى التجمع، وقد تمت الموافقة على عضويتها في الرابع عشر من ديسمبر عام ٢٠١٠م (بريجينسكي وزبيغنيو، ٢٠٠٨). ومن الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٠م أطلقت مؤسسة غولدمان ساكس (Goldman Sachs) على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين اسم "عقد بريكس"، نظرًا للأهمية التي من المتوقع أن يتمتع بها التجمع مستقبلًا (Stuenkel, 2020).

ويهدف تجمع بريكس بشكل أساسي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة بدعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، أكثر ديمقراطية واستجابة للتهديدات والتحديات العالمية، بالإضافة إلى إصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة (UN) ومجلس الأمن الدولي، لتأسيس نظام أكثر كفاءة، ويحقق مبدأ التوازن في التمثيل الدولي، علاوة على إصلاح المؤسسات المالية العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تعرف بمؤسسات بريتون وودز(Bretton Woods Institutions) ، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الدولي، وإنهاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي. كما يهدف تكتل بريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية المتمثلة بتنمية الطبقة الوسطى، والتركيز على قضايا البيئة، ومكافحة الفقر والبطالة (ليتيم، ٢٠١١).

ثانيًا: الوزن الاقتصادي لتجمع بريكس

يتميز تجمع بريكس عن بقية التجمعات الدولية بأنه يضم مجموعة من الدول المتباينة من حيث الناتج الإجمالي المحلي، والنمو الاقتصادي، ومعدلات الإنتاج، علاوة على انتمائها إلى أربع قارات مختلفة، هي: آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية (الجبوري، ٢٠٢٤). وعلى الرغم من هذه التباينات، إلا أن دول تجمع بريكس تشترك في رؤيتها السياسية تجاه القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، التي تسعى دول التجمع إلى تقويضها عبر إعادة التوازن إلى النظام الدولي، والسعي إلى الحصول على الاستقلال الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية مستقلة موازية لمؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويشكل بريكس ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي عدد سكان العالم، ويحتل أكثر من ٣٣,٩٪ من إجمالي مساحة اليابسة (حمداني، ٢٠٢٣).

برز نشاط بريكس بشكل لافت بعد عام ٢٠٠٨م، على إثر انعقاد القمة الأولى للتجمع عام ٢٠٠٩م في روسيا، وعلى الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أسفرت عن حدوث تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، والتوجه نحو المزيد من إجراءات الحمائية الاقتصادية، إلا أن تجمع بريكس تمكن من لعب دور حيوي في الاقتصاد العالمي (التقرير السنوي لبنك التنمية الجديد ،٢٠١٨)حيث اتخذت مساهمة تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: إنتاج السلع العالمية :تنتج دول تجمع بريكس ما يعادل ٧٢٪ من إجمالي المعادن العالمية النادرة، كالنيكل والنحاس (العزاوي، ٢٠٢٤)، كما تنتج دول تجمع بريكس ما نسبته ٤٩٪ من خام الحديد، و٦٧٪ من خام الألمنيوم الأساسي (Yifan, 2018). أما على صعيد أمن الطاقة، فبعد انضمام دول جديدة إلى التجمع في مطلع عام ٢٠٢٤م، وهي: السعودية، وإيران، ومصر، وإثيوبيا، والإمارات، فيتوقع البنك

الدولي أن يستحوذ التجمع على ما يقارب ٤٠٪ من إمدادات الطاقة، وأكثر من ٥٠٪ من احتياطي الغاز العالمي، وتتوقع بعض الدراسات الاستشرافية أن تساهم كل من الصين والهند بما يعادل نصف معدل نمو الطاقة العالمي بحلول عام ٢٠٣٥م (Oliveira & Jing, 2020).

الشكل الثاني: مساهمة دول تجمع بريكس في تجارة الخدمات :تُعد دول تجمع بريكس من أبرز اللاعبين المؤثرين في مجال تجارة الخدمات العالمية، كالنقل، والسفر، والهندسة، والبحث والتطوير التكنولوجي، وتنشط الدول الأعضاء في مجال تجارة الخدمات المستخدمة كمدخلات لإنتاج السلع والخدمات القابلة للتداول، إذ تشكل ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي القيمة المضافة، وتبلغ نسبة مساهمة بريكس من السلع المصنعة ما يعادل ٣٠–٤٠٪ من الخدمات من حيث القيمة المضافة (Jansen, 2023).

الشكل الثالث: مساهمة تجمع بريكس في التجارة العالمية :يلعب تجمع بريكس دورًا حيويًا في مجال التجارة العالمية، حيث تبلغ حصة بريكس من التجارة العالمية ما يعادل أكثر من ١٥٪، وتسهم الصين بما يعادل ٩٪ من حجم التجارة العالمية، تليها روسيا بنسبة ٢,٣٪، والهند بنسبة ١,٨٪، فالبرازيل بنسبة ١,٢٪ (آسيا، ٢٠١٩). أما على صعيد التجارة البينية، فتسعى دول بريكس إلى تحقيق مستويات عالية من التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول التجمع من ١٩١,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩م إلى ٢٦١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨م، إذ يبلغ حجم استثمار الصين نحو ١٣٩ مليار دولار، تليها البرازيل بواقع ٦١,٢ مليار دولار، ثم الهند بواقع ٤٢,٣ مليار دولار (India Exim Bank, 2020).

لقد تطور الدور الحيوي الذي يلعبه تجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي، وانعكس هذا التطور على المؤشرات الاقتصادية العامة للتجمع. فعلى صعيد الناتج الإجمالي المحلي، ارتفع معدل مساهمة التجمع في إجمالي الناتج المحلي من ١٩٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٤,٧٪ عام ٢٠٢٣م، مسجلًا ما قيمته ٢٥,٨ تريليون دولار أمريكي، مما يشير إلى صعود تجمع بريكس اقتصاديًا على نحو ملحوظ. أما بالنسبة إلى حجم التبادل التجاري بين دول التجمع، فقد ارتفع بشكل ملحوظ من تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠م إلى ١٠,٥ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٢م. وبالنسبة إلى الصادرات السلعية، فقد بلغت نسبتها ٢٨,٣٪ عام ٢٠٢٢م، حيث ارتفع حجم الصادرات الصينية إلى الهند بمعدل نمو بلغ ١٨٩,٦٪، تليها الصادرات الصينية إلى البرازيل بنسبة ١٥٣,٣٪، كما ارتفع حجم صادرات دولة جنوب أفريقيا إلى الهند بنسبة ٦٩,٣٪، تليها صادرات جنوب أفريقيا إلى الصين بنسبة ٤٧,٥٥٪، مما يعني أن الصين تتصدر دول العالم بحصة تصديرية تصل إلى ١٥٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستيراد بحصة عالمية تتجاوز ١١٪. كما أن روسيا هي الدولة الثانية عالميًا في تصدير الوقود، وتحتل المرتبة الخامسة عشرة من حيث الصادرات، في حين تحتل الهند المرتبة الحادية والعشرين من حيث التصدير عالميًا، والسابعة عشرة في الاستيراد العالمي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣).

كما شهد الاقتصاد الكلي لدول تجمع بريكس نموًا بنسبة ٦٩,٥٥٪ خلال الفترة (٢٠١٢–٢٠٢٢)، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف معدل نمو الاقتصاد الكلي لدول مجموعة السبع الكبار خلال الفترة ذاتها (الجعبري، ٢٠١٨). ويوضح الجدول التالي حجم الناتج الإجمالي المحلي لكل من دول تجمع بريكس ودول مجموعة السبع خلال الفترة (٢٠١٢–٢٠٢٢).

جدول (١): مقارنة الناتج الإجمالي المحلي لكل من دول تجمع بريكس ودول مجموعة السبع خلال الفترة (٢٠١٢–٢٠٢٢م)

الدولة	٢٠١٢ / تريليون دولار	٢٠٢٢/ تريليون دولار
الصين	٨,٥٣	١٨,٣٢
الهند	١,٨٣	٣,٤٥
روسيا	٢,٢١	٢,١٣
البرازيل	٢,٤٧	١,٩٠
جنوب أفريقيا	٠,٤٣	٠,٤١
البريكس BRICS	١٥,٤٧	٢٦,٢٣
الولايات المتحدة	١٦,٢٥	١٥,٠٤
اليابان	٦,٢٧	٤,٣٠
ألمانيا	٣,٥٣	٤,٠٣
المملكة المتحدة	٢,٧١	٣,٢٠

فرنسا	٢,٦٨	٢,٧٨
كندا	١,٨٣	٢,٢٠
إيطاليا	٢,٠٩	٢,٠٠
مجموعة السبع G7	٣٥,٣٦	٤٣,٥٥
العالم	٧٥,٥٠	٩٩,٨١

Source: World Bank data bank world development indicators & IMF world economic outlook (WTO) database. https://databank.worldbank.org .

ونظرًا للأهمية التي بات يحظى بها تجمع بريكس على الصعيد الدولي، فقد اهتم الباحثون في المجال الاقتصادي بإجراء مجموعة من الدراسات الاستشرافية التي خلصت إلى جملة من التوقعات المرتبطة بتطور الوزن الاقتصادي لتجمع بريكس في النظام الاقتصادي العالمي. وتُعد الورقة البحثية التي نشرها بنك غولدمان ساكس برئاسة كبير الخبراء الاقتصاديين البريطانيين جيم أونيل (Jim O'Neill) عام ٢٠٠٣م بعنوان (الطريق إلى ٢٠٥٠) من أهم الدراسات الاستشرافية التي تناولت التوقعات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتجمع، والمتمثلة بالحجم الاقتصادي، والنمو الاقتصادي، والدخل، وأنماط الطلب العالمي، وتحركات العملة (أم البنين، ٢٠٢٢). وتتوقع الدراسة أن يصل الناتج الإجمالي المحلي للصين إلى ٦٠ تريليون دولار أمريكي، تليها الهند بواقع ٣٥ تريليون دولار أمريكي، ثم البرازيل بـ ١٠ تريليونات دولار أمريكي، وروسيا بـ ٩ تريليونات دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠م (سليم، ٢٠١٦).

ثالثًا: إنجازات التجمع

نجح تجمع بريكس في تحقيق مجموعة من الإنجازات على الصعيدين الاقتصادي والتنموي، على النحو الآتي:

أولًا: إنشاء بنك التنمية الجديد(NDB)

أعلن رؤساء الدول الأعضاء في تجمع بريكس عام ٢٠١٤م، على إثر انعقاد القمة السادسة للتجمع في مدينة فورتاليزا البرازيلية، عن إنشاء بنك التنمية الجديد، حيث جاء القرار في إطار مناقشة موضوع النمو الشامل والحلول المستدامة) (الموقع الرسمي للبريكس، ٢٠١٣).

بدأ بنك التنمية الجديد برأسمال مبدئي قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٣٠ مليار دولار أمريكي في حال التوسع (Martins, 2018). وعلى الرغم من أن بنك التنمية الجديد تابع لتجمع بريكس، إلا أنه مفتوح لعضوية جميع أعضاء الأمم المتحدة، بحيث يحتفظ الأعضاء المؤسسون بنسبة مساهمة تصل إلى ٥٥٪، في حين لا تتجاوز نسبة مساهمة الدول المتقدمة ٢٠٪ فقط (Suchodolski & Demuelmeester, 2018).

وقد تطور بنك التنمية الجديد وحصل على تصنيفات ائتمانية مرتفعة؛ ففي عام ٢٠١٨م حصل على تصنيف ائتماني (AA+) من وكالتي Standard & Poor's (S&P)ووكالة Fitch، وفي السنة التالية حصل على تصنيف ائتماني (AAA) من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية، حيث تكمن أهمية التصنيفات الائتمانية المرتفعة في الحصول على رأس المال بسعر منخفض نسبيًا من أسواق السندات، بالإضافة إلى الاقتراض بسعر فائدة أقل، بالشكل الذي يمكن البنوك من تمرير هذه الميزة على شكل أسعار تنافسية (Massdorp, 2020).

ويهدف البنك، على المدى البعيد، إلى معالجة بعض الاختلالات المتعلقة بالقواعد المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عبر منح الأعضاء أوزانًا تصويتية تتلاءم مع الأسهم المودعة، وتوزيع رأس المال بالتساوي بين الدول الأعضاء، لتقليص الدور الذي يلعبه البنك الدولي (WB) باعتباره الهيكل الأساسي للتمويل العالمي (الموقع الرسمي للبريكس، ٢٠١٣).

ثانيًا: إنشاء صندوق احتياطي الطوارئ(CRA)

أُنشئ صندوق احتياطي الطوارئ (CRA) عام ٢٠١٤م، على إثر انعقاد القمة السابعة للتجمع، ويتمثل الهدف الرئيس من إنشائه في ضخ السيولة النقدية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات متعلقة بميزان المدفوعات، من خلال احتواء الضغوط الناجمة عن نقص السيولة العالمية لعملة كل دولة من الدول الأعضاء، بالشكل الذي يخفف من اعتمادها على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما يساعد هذه الدول في تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية النقدية (BRICS Information Center, 2014).

Articles in Press

ويُعرف صندوق احتياطي الطوارئ بأنه الهيكل النقدي الموازي لصندوق النقد الدولي، وقد أُسس برأسمال قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي، تساهم الصين بـ٤١. مليار دولار منه (المخادمي، ٢٠١٧). ولعل من أبرز الأسباب الرئيسة التي دفعت دول التجمع إلى التفكير بخطوة إنشاء الاحتياطي الاحترازي حالة الإحباط التي مرت بها الدول الأعضاء نتيجة عدم الاستجابة لمطالبها المنادية بضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، وبشكل خاص في المؤسسة النقدية «صندوق النقد الدولي»، عبر محاولة توفير نظام تصويت أكثر عدلًا وتوازنًا من النظام المطبق في صندوق النقد الدولي (BRICS Information Center, 2014).

ثالثًا: إنشاء بنك الدوحة الوطني

يهدف بنك الدوحة الوطني إلى التغلب على هيمنة الدولار، عبر تقديم ضمانات ومنتجات تأمين لضمان أن تتم الصفقات بالعملات المحلية، وبالتالي تمكين العملات المحلية. ففي عام ٢٠١٤م، وقع بنك (VTB) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية معاهدة للحصول على الخدمات المصرفية الاستثمارية، ومعاملات سوق رأس المال، والتمويل التجاري، والإقراض بين البنوك بالعملات المحلية (أم البنين، ٢٠٢١).

رابعًا: التحديات التي تواجه التجمع

يُعد تجمع «البريكس» تجمعًا جيوسياسيًا، وفقًا لإحدى التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف»، إذ يهدف التجمع، بشكل أساسي، إلى إنهاء الهيمنة الأمريكية على مؤسسات النظام العالمي القائم وتطويعها لخدمة مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى كسر الاحتكار الغربي والتفرد باتخاذ القرارات الدولية المصيرية. ونظرًا لعدم انسجام رؤية التجمع مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، فلا بد من وجود جملة من العراقيل والصعوبات والتحديات التي تعيق دول التجمع عن الوصول إلى أهدافها، حيث تنبع بعض هذه التحديات من دول البريكس ذاتها، ويطلق عليها اسم »التحديات الذاتية«، وبعضها الآخر ينبع من البيئة الدولية، ويطلق عليها مسمى (التحديات الموضوعية)، والمتمثلة بالتحديات والصعوبات التي تفرضها الدول المهيمنة على دول تجمع «البريكس» من عقبات وقيود بهدف عرقلة مشروعه (لوكيانوف، ٢٠١١).

وتتمثل التحديات الذاتية بما يلي:

أولًا: الخلافات التاريخية بين دول "البريكس":

هناك العديد من الأمثلة على الخلافات بين دول تجمع "البريكس"، ومن أشهرها الخلافات الصينية-الهندية، والتي تمثلت بالخلافات الحدودية بين البلدين عام ١٩٥٩م، حيث انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلى أن قامت الهند بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع الصين، وتدشين الحوار الأمني معها بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠م، واعتراف الهند بسيادة الصين على إقليم التبت، مقابل اعتراف الصين بسيادة الهند على مملكة سيكيم (عوض، ٢٠٢٤).

ثانيًا: طبيعة التجمع:

يفتقر تجمع "البريكس" إلى وجود هيكل تنظيمي موحد أو مجموعة من المؤسسات التي تدير التجمع ككتلة واحدة، إذ يكتفي فقط بعقد الاجتماعات الدورية مع الوزراء والقمم، مما يجعل البعض يشكك في استمراريته، ناهيك عن الافتقار إلى خطة عمل موحدة لتحقيق المصالح المشتركة. فلم تنجح دول "البريكس" في توحيد موقفها إزاء التغيرات التي ترغب في تحقيقها فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية والمالية، أو الحصص في صندوق النقد الدولي، أو الحوكمة، أو هيكلية البنك الدولي (تشلاني، ٢٠١٢).

ثالثًا: التباين في الوزن الاقتصادي للدول الأعضاء وتباين توجهاتها السياسية ومصالحها الاستراتيجية.

رابعًا :الصراعات الأمنية الداخلية في بعض الدول الأعضاء، والناجمة عن التعددية الإثنية والدينية، بالشكل الذي يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (الكفري، ٢٠١٤).

خامسًا :تباين طبيعة الأنظمة السياسية للدول الأعضاء المشكلة للتجمع، إذ تتراوح هذه الأنظمة ما بين أنظمة سلطوية وأخرى ديمقراطية، علاوة على سيطرة الصين على مقاليد الاقتصاد، حيث يعادل اقتصادها ثلاثة أضعاف اقتصادات الدول الأخرى (إعلان دلهي، ٢٠١٢).

أما بالنسبة للتحديات الموضوعية، فتكمن في العراقيل التي ستحاول وضعها الدول المهيمنة، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، لإجهاض مساعي القوى الصاعدة في الوصول إلى أهدافها، وبناء مؤسسات موازية لمؤسسات النظام الدولي الحالي، لإنشاء نظام متعدد الأقطاب يعترف بدورها في رسم السياسات والتوجهات الدولية (الجعبري، ٢٠١٨).

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتجمع

يُعد أسلوب السيناريو من أكثر الأساليب شيوعًا في الدراسات المستقبلية، ويُعرَّف السيناريو بأنه مجموعة من الافتراضات لأوضاع مستقبلية محتملة في ظل معطيات معينة، مما يعني أنه يعبر عن حدث في سياق مجموعة من المسارات المحتملة الوقوع، كما يرتبط وقوع السيناريو بمجموعة من الشروط والافتراضات، مما يعني أن السيناريوهات تمثل مجموعة من الافتراضات التي تتنبأ بوقوع تحولات بنيوية في نسق معين (السيد ومحمد، ٢٠١٨).

وبناءً عليه، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل التجمع، وهي: سيناريو استمرار الوضع الراهن، وسيناريو التوسع، وسيناريو الانهيار.

السيناريو الأول: سيناريو التوسع

توجد مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي ترجح احتمالية استمرارية استراتيجية تجمع بريكس في النظام الدولي وتوسعه بشكل أكبر في المستقبل، وتنبع العوامل الذاتية من طبيعة التجمع ذاته، ومن المقومات التي يتمتع بها، والطموحات التي يسعى إلى تحقيقها. ويرى الخبير الاقتصادي جيم أونيل أن التجمع ذاهب نحو التوسع، ومن أهم الدول التي رشح انضمامها: كوريا الجنوبية، والمكسيك، وتركيا، وإندونيسيا. كما أصدرت شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" تقريرًا يشير إلى صعود سبع اقتصادات ناشئة مقابل دول مجموعة السبع، وتتمثل هذه الاقتصادات في: الصين، وروسيا، والهند، وتركيا، وإندونيسيا، والبرازيل، والمكسيك، في مواجهة السبع الكبار (سليم، ٢٠١٦).

وتبعًا للورقة البحثية الصادرة عن مؤسسة غولدمان ساكس لعام ٢٠٠٣م بعنوان "الطريق إلى ٢٠٥٠"، فقد توقع الخبراء الاقتصاديون احتمالية ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي للتجمع بحلول أعوام ٢٠٣٠م و٢٠٤٠م و٢٠٥٠م، فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠م أن يصل الناتج الإجمالي المحلي للصين إلى ٦٠ تريليون دولار أمريكي، تليها الهند بواقع ٣٥ تريليون دولار أمريكي، ثم البرازيل بـ ١٠ تريليونات دولار أمريكي، وروسيا بـ ٩ تريليونات دولار أمريكي (Shraddha, 2017).

وفي عام ٢٠١١م صدرت العديد من التقارير التي تتوقع انضمام مجموعة من الدول إلى تجمع بريكس، وقد أُطلق على هذه الدول مسمى "الدول القريبة من بريكس"(Near BRICS) ، وتتصف هذه الدول بارتفاع معدلات نموها الاقتصادي، ومعظمها من الدول متوسطة القوة، ويطلق عليها وصف الدول المتأرجحة، كالمكسيك، وإندونيسيا، وماليزيا، والتي تمثل الدول الأعضاء في مجموعة MEKTA (Owis & Kutlay, 2017).

ومن الملاحظ ارتفاع حجم مساهمة التجمع في الناتج الإجمالي المحلي من ١٩٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٤,٧٪ عام ٢٠٢٣م، مسجلًا ما قيمته ٢٥,٨ تريليون دولار (مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢٣)، مما يشير إلى صعود التجمع واحتمالية توسعه وتحوله إلى قطب دولي مؤثر في المستقبل.

وفي مطلع عام ٢٠٢٤م انضمت أربع دول إلى التجمع، هي: مصر، وإثيوبيا، والإمارات، وإيران، ولا تزال السعودية تدرس مسألة الانضمام. وفي شهر يونيو من عام ٢٠٢٥م أعلنت فيتنام انضمامها إلى تجمع بريكس، في خطوة تعكس تزايد الرغبة لدى الدول الصاعدة في الانضمام إلى التجمع للعب دور فاعل في المستقبل.

السيناريو الثاني: سيناريو استمرار الوضع الراهن

وهو السيناريو الذي يتوسط سيناريوي التوسع والانهيار، ويتمثل في استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، بحيث لا يحرز التجمع أي تقدم يؤدي إلى تحوله إلى قطب دولي فاعل وموازٍ للقطب الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. فمن المحتمل أن تنجح المجموعة في استقطاب المزيد من الدول للانضمام إليها، وقبول عضوية الدول التي أعربت عن رغبتها في الانضمام، مثل تركيا، لكن دون أن يفضي ذلك إلى تحولها إلى قطب دولي فاعل، ما لم تطور مؤسساتها الاقتصادية، كبنك التنمية الجديد، وصندوق الاحتياطي الطارئ، ونظام الدفع الخاص بالبريكس، من ناحية البنية التحتية والأمن السيبراني، وضم المزيد من الدول الفاعلة إلى

هذه المؤسسات، بالشكل الذي يمكن أن يحدث تغييرًا في معادلة ميزان القوى في النظام الاقتصادي الدولي. وفي ظل هذا السيناريو، من الممكن أن يزيد تأثير التجمع على جدول الأعمال العالمي، لكن دون توفر القدرة على إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام الدولي أو فرض أطروحاته على الأجندة الدولية.

السيناريو الثالث: سيناريو الانهيار

كل نجاح يقابله فشل في حال عدم اتخاذ الإجراءات والآليات التنفيذية اللازمة للحفاظ عليه. وكما تنبأ مجموعة من الخبراء الاقتصاديين بنجاح تجمع بريكس وتوسعه، هناك من تنبأ بفشله، مستندين في أطروحاتهم التشاؤمية إلى احتمالية غلبة التحديات التي يواجها التجمع على الفرص والمقومات التي يتمتع بها، إذ يواجه التجمع جملة من التحديات الموضوعية والذاتية التي قد تعرقل تقدمه ما لم يتم احتواؤها. ولعل أبرز هذه التحديات الخلافات التاريخية، فقد أعرب بعض السياسيين والخبراء الاقتصاديين عن تخوفهم من عودة بعض الخلافات التاريخية إلى السطح، كالخلاف الحدودي بين الصين والهند عام ١٩٥٩م، والخلاف الصيني-الروسي عام ١٩٤٩م، والخلاف السعودي-الإيراني، والخلاف المصري-الإثيوبي حول سد النهضة. كما عبر البعض عن تخوفه من تصاعد التنافس السياسي والاقتصادي والعسكري بين الدول الأعضاء، كالتنافس الصيني-الروسي في منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط، والذي يمكن رؤيته بوضوح من خلال التنافس الحاد بين الصين وروسيا الاتحادية في كازاخستان وطاجيكستان، اللتين يمكن اعتبارهما من مناطق النفوذ التاريخي والسياسي لروسيا (نجم الدين، ٢٠١٨).

ويضاف إلى عامل التنافس والخلافات التاريخية بين الدول الأعضاء مسألة غياب الهيكلية الإدارية المتفق عليها بين الدول الأعضاء (السكرتارية)، بالإضافة إلى غياب ميثاق ينظم المسائل المرتبطة بالعضوية والتصويت والتمويل. ومن العوامل التي قد تقف عثرة في وجه تقدم التجمع، خاصة من الناحية الأمنية، مسألة التشرذم الجغرافي، حيث يتكون التجمع من دول تنتمي إلى أربع قارات مختلفة: آسيا، وأوراسيا، وإفريقيا، وأمريكا الجنوبية (الجبوري، ٢٠٢٤).

الخاتمة

بالنظر إلى ما تقدم، فإن تجمع بريكس يمثل تكتلًا اقتصاديًا صاعدًا يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. ويتمثل الهدف الرئيس من تشكيل التجمع في تأسيس تحالف يضم مجموعة من القوى الدولية غير القانعة والرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى إصلاح الاختلالات في التوازن الاقتصادي الدولي عبر إنشاء هياكل اقتصادية موازية لمؤسسات الحوكمة الاقتصادية، كبنك التنمية الجديد (NDB) وصندوق احتياطي الطوارئ (CRA). ويطمح التجمع إلى تشكيل نظام دفع خاص بالدول الأعضاء للحد من الهيمنة الأمريكية والتحول إلى قطب دولي فاعل. ومن خلال تطرق الدراسة إلى مجموعة من العناصر البحثية، ودراسة التحولات الاقتصادية التي مرت بها الدول الأعضاء في التجمع خلال الفترة (٢٠٠٨–٢٠٢٢م)، وعبر مقارنة التطور في الناتج الإجمالي المحلي لدول تجمع بريكس ودول مجموعة السبع الصناعية (G7)خلال عامي (٢٠١٢–٢٠٢٢م)، فقد توصل الباحث إلى أن التجمع، من خلال دراسة تطوره الكرونولوجي، بات يلعب دورًا حيويًا في النظام الاقتصادي الدولي، وأنه من الممكن أن يتحول إلى قطب دولي فاعل متى تمكن من التغلب على مجموعة من العقبات والتحديات الموضوعية والذاتية الناجمة، في مجملها، عن تضارب المصالح بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ضرورة معالجة بعض العراقيل الهيكلية الناجمة عن افتقار التجمع إلى سكرتارية ونظام قانوني خاص به، على غرار التجمعات الاقتصادية الأخرى، مما سيمكنه في المستقبل من إعادة التوازن لنظام التمثيل النسبي وتأسيس نظام اقتصادي عالمي أكثر اتزانًا وعدالة.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

١. وجوب توجه دول البريكس إلى صياغة أيديولوجية وفلسفة فكرية موحدة للتجمع، والعمل على عولمتها، إذ لا يكفي التركيز على الجانب الاقتصادي للعب دور فاعل في النظام الدولي.

٢. تعزيز النظام المالي المشترك للتجمع، وإزالة الحواجز والحدود والقيود الجمركية وغير الجمركية، والاتفاق على تعرفة جمركية موحدة، وتعزيز نظام التداول بالعملات المحلية (الروبل، والروبية، واليوان).

٣. تطوير أدوات التأثير داخل مؤسسات الحوكمة العالمية.

٤. **:**إنشاء سكرتارية دائمة لبريكس، وإصدار نظام قانوني داخلي لتنظيم الشؤون المتصلة بالتصويت والتمويل والعضوية.

٥. تكثيف الحوارات بين تجمع بريكس والمؤسسات والمنظمات الإقليمية، مثل: "منظمة شنغهاي للتعاون" و"اليوناسور"، والخروج من الإطار الحواري إلى الإطار التنفيذي بمبادرات مشتركة يجري تنفيذها على أرض الواقع.

٦. السعي نحو توسيع التجمع وزيادة عدد الدول الأعضاء عبر استقطاب المزيد من الدول الراغبة في الانضمام، مثل فلسطين، وسوريا، والجزائر، وتونس، ونيكاراغوا، وتركيا، وإندونيسيا، وماليزيا، وغيرها.

الشكر والتقدير

نتوجه بخالص الشكر إلى المراجعين ورئيس التحرير على تعليقاتهم القيمة على المسودة الأولية لهذه الورقة البحثية، كما نعرب عن تقديرنا للجامعة الأردنية على تسهيل عملية جمع البيانات. وجميع الأخطاء أو أوجه القصور المتبقية هي من مسؤوليتنا بالكامل.

الإقرارات الأخلاقية

تم عمل هذا البحث وفقًا لمبادئ النزاهة البحثية والأخلاقيات العلمية. نظرًا لعدم وجود مشاركين في هذه الدراسة، لم يكن هناك حاجة للحصول على موافقة مسبقة أو إجراءات أخلاقية خاصة بالمشاركين. ومع ذلك، تم التعامل مع جميع مصادر ومواد البحث بمسؤولية وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية. وتم الالتزام بمبادئ الدقة والشفافية والمصداقية لضمان سلامة النتائج.

بيان توافر البيانات

تتوفر مجموعات البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلال هذه الدراسة عند الطلب من الباحثين.

التمويل

لم يتم تلقي أي تمويل لإجراء هذا البحث.

تضارب المصالح

يؤكد الباحثان عدم وجود أي تضارب في المصالح.

مساهمة الباحثين

- قام كل من عشتار العامري ومحمد خير عيادات بوضع تصور الدراسة وتصميمها، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحليلها .
- تمت كتابة المسودة الأولى للمقال بواسطة عشتار العامري ومحمد خير عيادات .
- قام الباحثان بمراجعة النصوص وتحريرها، واعتمدا النسخة النهائية للنشر .

الموافقة على النشر

يوافق الباحثان على تقديم هذه الورقة البحثية للنشر، وهما بانتظار قرار هيئة التحرير بعد عملية التحكيم، ويوافقان على نشرها في حال قبولها. كما يؤكدان أن هذا العمل لم يُنشر سابقًا، ولم يُقدم إلى أي مجلة أخرى للنظر في نشره.

المراجع

أبو الفضل، فتحي والقفاص، محمد وحسنين، عز الدين .(٢٠٠٤) .*دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة* . مكتبة الأسرة.

أبو عامر، علاء .(٢٠٠٤) .*العلاقات الدولية: الظاهرة، والعلم، والدبلوماسية، والاستراتيجية* (الطبعة الأولى). دار الشروق للتوزيع والنشر.

Articles in Press

آسيا، طويل. (٢٠١٩). التعاون بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي .*مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة البليدة (٢)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ١٠ (٣٠).

إعلان دلهي. (٢٠١٢، ٢٩ مارس).

أم البنين، معلم. (٢٠٢١). دور تكتل بريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي .*مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية*، ١٦ (٤).

بريجينسكي، زبيغنيو .(٢٠٠٨) .*رقعة الشطرنج العظمى* (ترجمة سليم إبراهيم، الطبعة الرابعة). دار علاء الدين.

بريكي، موسى .(٢٠١٨) .*تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية: حالة النافتا(١٩٩٥-٢٠١٧)*.جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

تشلاني، براهما .(٢٠١٢) .*البريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي* .مركز الجزيرة للدراسات.

تشومسكي، نعوم .(٢٠٠٠) .*النظام العالمي الجديد والقديم* (ترجمة صفوان عكاش، الطبعة الأولى). دار فيصل للدراسات والترجمة.

الجبوري، زهير حمودي .(٢٠٢٤) .*بريكس والبحث عن حلف أمني* .مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات السياسية.

الجعبري، علاء الدين .(٢٠١٨) .*واقع ومستقبل مجموعة البريكس في النظام الدولي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة غزة.

جغبوب، محمد. (٢٠٢٢). النسق الدولي بين التغير والثبات: دراسة على طبيعة النسق الدولي على ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية .*مجلة مدارات سياسية*، ٦ (١٢).

حسين، إسلام إبراهيم .(٢٠٢١) .*تجمع البريكس والقوى الصاعدة: الفاعلية والجاذبية* .كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

الحسيني، خالد .(٢٠٢١) .*النظام الدولي الجديد ومستقبل الأمن القومي* .دار الأمير تركي الأول.

حمداني، زهير. (٢٠٢٣، ٢١ أغسطس). بين عوامل القوة والضعف: هل تقدر بريكس على كسر منظومة الغرب؟ الجزيرةhttps://www.aljazeera.net .

الزخنيني، مليكة .(٢٠٢٤) .*النظام الدولي الراهن: أي ضمانات للأمن الدولي؟* مركز الكامل للأبحاث والدراسات.

السلمي، علي .(١٩٧٥) .*تحليل النظم السلوكية* .دار غريب.

سليم، هبة محمود .(٢٠١٦) .*دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام إيران إلى مجموعة بريكس* .جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.

السيد، محمود أحمد ومحمد، زكريا. (٢٠١٨). الدراسات المستقبلية في التعليم: السيناريوهات نموذجًا، وطرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها .*مجلة العلوم التربوية*.

شلبي، محمد .(١٩٩٧) .*المنهجية في التحليل السياسي* .دار هومة للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، عبد المطلب .(٢٠٠٣) .*النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر* .مجموعة النيل العربية.

عبد العزيز، سمير محمد .(٢٠٠١) .*التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة* .مكتبة الإشعاع.

عبد الكريم، الطيف. (٢٠١٤). دول بريكس: شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية .*مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، (٣٠).

العزاوي، نسرين. (٢٠٢٤). مستقبل تجمع بريكس في النظام الدولي الجديد .*مجلة حمورابي*، (٥١).

العسومي، محمد. (٢٠١٣). مجموعة بريكس نموذجًا للتغيرات الدولية .*مجلة آفاق المستقبل*، (١٩).

عوض، جابر سعيد .(٢٠٠٤) .*علاقات الهند الإقليمية والدولية* .الجزيرةhttps://www.aljazeera.net .

Articles in Press

الكفري، مصطفى عبد الله. (٢٠١٤). مجموعة العشرين وقمة سانت بطرسبرغ ٢٠١٣: منتدى غير رسمي للدول الكبرى. *مجلة المستقبل العربي*.

لوكيانوف، فيودور. (٢٠١١). مجموعة «البريكس»: من الخيال إلى نفوذ حقيقي في العالم. *صحيفة الشعب*.

ليتيم، فتحية. (٢٠١١). *نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين*. مركز دراسات الوحدة العربية.

مراد، عبد الفتاح. (٢٠١٣). *العولمة والتنظيم الدولي المعاصر*. مكتبة الإسكندرية.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٣). *مصر ودول البريكس: فرص واعدة* (سلسلة تقارير معلوماتية، العدد ٢٠). مجلس الوزراء المصري https://idsc.gov.eg/ .

مسعداوي، يوسف. (٢٠١٠). *دراسات في التجارة الدولية*. دار هومة.

المصري، خالد وعلوش، مناف. (٢٠١٦). دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي: البريكس أنموذجًا. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، ٣ (٣٨).

مهنا، محمد نصر. (٢٠٠٦). *العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة*. المكتب الجامعي الحديث.

الموقع الرسمي للبريكس https://infobrics.org. (٢٠١٣) .

نجم الدين، عبد الحكيم. (٢٠١٨). *النفوذ الصيني المتنامي في إفريقيا* https://www.politics.com .

نيروز، غانم ساتيك وأحمد، قاسم حسين. (٢٠١٣). التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية. *مجلة سياسات عربية*، (٣).

References

Braillard, P. (1977). *Théories des systèmes et relations internationales*. Brussels, Belgium: Émile Bruylant.

BRICS Information Center. (2013). *BRICS Information Center*. https://www.brics.utoronto.ca

Caglar, B. (2010). *Changing alliance and cooperation dynamics: Globalization, nation states and the threat*. Bilkent University, Ankara, Türkiye.

Easton, D. (1953). *The political system: An inquiry into the state of political science*. Alfred A. Knopf.

Folker, J. S. (2001). *An evolutionary interpretation of world politics*. Routledge.

Gaddis, J. L. (1986). The long peace: Elements of stability in the postwar international system. *International Security, 10*(4), 99–142.

Haas, M., & Kariel, H. S. (1970). *Approaches to the study of political science*. Chandler Publishing Company.

He, K. (2008). Institutional balancing and international relations: Economic interdependence and balance of power strategies in Southeast Asia. *European Journal of International Relations, 14*(3), 489–518.

India Exim Bank. (2020). *BRICS: Promoting trade, investment and business cooperation*. FICCI.

Jansen, M. (2023). *Can BRICS expansion grant region freedom from US Western meddling?* https://jordantimes.com

Articles in Press

Kugler, J., & Organski, A. F. K. (1989). The power transition: A retrospective and prospective evaluation. In M. I. Midlarsky (Ed.), *Handbook of war studies* (pp. 171–194). Unwin Hyman.

Lorico, S. (2021). Building blocs: BRICS coalition making and its impact on the WTO. *World Outlook: An Undergraduate Journal of International Affairs*, 1–25.

Martins, F. de C. (2018). The BRICS financial institutions and the roles of Brazil and China. *Journal of China and International Relations*.

Massdorp, L. (2019). *BRICS New Development Bank turns four: What has it achieved?* World Economic Forum. https://www.weforum.org

Mathews, R., & Rubinoff, A. (1989). *International conflict and conflict management*. Prentice-Hall Canada.

New Development Bank. (2018). *Annual report 2017*. https://www.ndb.int/wp-content/uploads/2018/07/NDB_AR2017.pdf

Oliveira, J. A., & Jing, Y. (2020). *International development assistance and the BRICS*. Palgrave Macmillan.

Owis, Z., & Kutlay, M. (2017). The dynamics of emerging middle power influence in regional and global governance: The paradoxical case of Turkey. *Austrian Journal of International Affairs, 71*(2), 164–183.

Paul, T. V. (2004). Introducing the enduring axioms of balance of power theory and their contemporary relevance. In T. V. Paul, J. J. Wirtz, & M. Fortmann (Eds.), *Balance of power: Theory and practice in the 21st century* (pp. 1–25). Stanford University Press.

Russett, B., & Starr, H. (1985). *World politics: The menu for choice*. W. H. Freeman.

Shraddha, N. (2017). *The rise of BRICS: A multipolar world?* Jawaharlal Nehru University.

Souare, K. I. (2007). *Regard critique sur l'Union africaine: Comment relever les défis de l'intégration*. Institut d'Études de Sécurité.

Stuenkel, O. (2020). *The BRICS and the future of global order*. Lexington Books.

Suchodolski, S. G., & Demuelenaere, J. M. (2018). The BRICS coming of age and the New Development Bank. *Global Policy, 9*(5), 578–583.

World Bank. (n.d.). *World Development Indicators*. https://databank.worldbank.org

Yifan, D. (2018). *How will the BRICS lead the global economy?* https://www.chinausfocus.com

Zala, B. (2013). Rethinking polarity for the twenty-first century: Perceptions of order in international society. University of Birmingham.

Articles in Press